التعليم العالي في ليبيا
"التطور والمشكلات"

■ د. ساسي سعيد
كلية الآداب / جامعة الفاتح

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية دخلت ليبيا مرحلة النضال السياسي من أجل حصولها على استقلالها ، و حاولت القوى الاستعمارية تقسيم البلاد من خلال مشروع " بيفن سفورزا " (1) 1949 م ، لكن الليبين أفشلوا المشروع واعترفت الأمم المتحدة باستقلال ليبيا في العام 1951 م ، و بالرغم من أن هذا الاستقلال ظل ناقصاً فإن ذلك كان نقلة مهمة في تحول البلاد من مرحلة الاستعمار و حروبه إلى مرحلة بناء الدولة الحديثة ، حيث انتشرت المدارس الابتدائية و الإعدادية ، و معاهد المعلمين و التدريب الفني ، و عدد محدود من الثانويات ، ثم تطور الأمر إلى تأسيس الجامعة الليبية التي " هدفت إلى استيعاب الحاصلين على الثانويات توفيراً على خزانة الدولة و الأفراد الذين كانوا يرسلون أبناءهم للدراسات الجامعية في الخارج ... و تمكيناً للبلاد من سد احتياجاتها من الموظفين و المدرسين ، و المؤهلين تأهيلاً جامعياً ، و تشجيعاً للبحث العلمي و العناية بالحضارة العربية الإسلامية ، و نشر تراثها ، و العمل على رقي الآداب و الفنون ، و تقدم العلوم ، و المشاركة الإيجابية في الفكر العالمي " (2) .

وقد صدرت القرارات واللوائح المنظمة للجامعة بحيث تتبع أفضل السبل و الوسائل لتكوين قاعدة علمية و ثقافية ناجحة .

من هنا تأسست أول جامعة ليبية في 15ديسمبر 1955 إفرنجي ، و كانت النواة الأولى

لهذه الجامعة كلية الآداب والتربية في مدينة بنغازي بعدد(32) طالباً ، وفي العام 57 – 58 أنشئت كلية التجارة والاقتصاد في بنغازي بعدد (48) طالباً وكلية العلوم في طرابلس بعدد (32) طالباً .

وفي العام 1961 م أنشئت الجامعة الإسلامية في البيضاء وفي العام 1962 م أنشئت كلية الحقوق في بنغازي بعدد (72) طالباً .

و في العام 1967 م ، توسعت الجامعة الليبية ، و ضمت إليها كلية الدراسات الفنية العليا ، و كلية المعلمين العليا ، و معلوم أن هاتين الكليتين أسستا بمدينة طرابلس بمساعدة منظمة اليونسكو في العامين 63-64/64-65 و تغير اسمهما إلى كلية الهندسة ، و كلية التربية .

و بعد قيام ثورة الفاتح في العام 1969 م ، التفتت إلى أهمية التعليم و التطوير و البحث العلمي ، فسارعت إلى زيادة عدد المدارس الثانوية ، و المعاهد المتوسطة ، و شرعت في استكمال مؤسسات الجامعة الليبية ، ففي العام 1970 م ، أدخلت تعديلات على الجامعة الإسلامية ، و ضمتها إلى الجامعة الليبية تحت مسمى كلية اللغة العربية و الدراسات الإسلامية ، و في العام نفسه أنشئت كلية الطب البشري في بنغازي ، و في العام 1972 م ، أنشئت كلية هندسة النفط و التعدين في طرابلس ... و في العام 1973 م ، فصلت الجامعة الليبية إلى جامعتين :

- جامعة طرابلس و ضمت عشر كليات .
- جامعة بنغازي و ضمت ثمان كليات .

و في العام 1976 م تغير اسم جامعة طرابلس إلى جامعة الفاتح ، و اسم جامعة بنغازي إلى قار يونس .

و في العام 1985 م ، أعيد النظر في الجامعات ، و تم تصنيفها على أساس الجامعات المتخصصة فوصل عددها في العام 1986م ، إلى (11) جامعة .

و في العام 1991م ، و وفقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (745) أعيد تنظيم الجامعات مرة أخرى و وصل عددها إلى (12) جامعة(3) .

إذ ضمت جامعة الراية الخضراء للعلوم الهندسية إلى جامعة الفاتح ، و استحدثت جامعة درنة و الجامعة الأسمرية فبلغ عدد الجامعات (14) جامعة (4) .

وفي العام 2000 م صدر القرار 308 بخصوص إنشاء جامعات للأقسام وزعت على معظم شعبيات الجماهيرية فبلغ عددها (15) جامعة (5) .

و في هذه الأثناء وصل عدد الجامعات إلى (29) جامعة .

كما اهتمت الثورة بضرورة زيادة التنوع في التعليم العالي ، ففي العام 1985 م،أنشأت (16) معهداً عالياً للتكوين الفني من بينها المعهد العالي للنفط ، و المعهد العالي للكهرباء .

و في العام 95-96م ، استحدث نظام المعاهد العليا لإعداد المعلمين التي وصل عددها في العام 98 - 99م ، إلى (44) معهداً عالياً ، و في العام 98 - 99م ، استحدث (65) معهداً مهنياً شاملاً أو ما أطلق عليه المراكز المهنية العليا و هي :

- (30) مركزاً للمهن الشاملة .
- (21) مركزاً متخصصاً .
- (14) مركزاً لإعداد المدربين (6) .

و صدر عن اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (118) لسنة 2004 م ، بشأن إعادة

تنظيم الجامعات بـــــالجماهيرية حـــــيث حـــــــددت في (10) جامعات أساسية ، و (3) جامعات ذات طبيعة خاصة ، و هي الجامعة الأسمرية ، و الجامعة المفتوحـــة ، و جامعة ناصر الأممية ، و نص في المادة الثانية على إعادة تسـمية المعاهد العليا لإعداد المعلمين إلى كليات المعلمين ، و ضمت إلى الجامعات كـل حسب موقعه الجغرافي (7) .

و ازداد التوسع في التعليم العالي عندما فتح المجال أمام القطاع الأهلي الخاص ليؤسس جامعات و معاهد عليا وفق القانون رقم (6) لعام 2000م ، و قد نتج عن ذلك أن منح الترخيص لعدد (32) جامعة ، و عدد (167) من المعـــــــــاهد المهنية العليـــا ، و (15) معهداً لإعداد المعلمين (8).

و قد بلغ عدد الطلاب في التعليم الجامعي العالي و الحكومي و التشاركي حـــتى عام 2002 (316213) طالباً و طالبة ،ارتفعت فيه نسبة الإناث في الجامعات الرئيسية إلى 51.8% و في جامعات الأقسام 57.4% (9) .

و بـــــــلغ عدد أعضاء هيئة التدريس الجامعي و العالي من العنصر الوطني 2950 عضوًا حتى العام 98-99 (10) .

هذا التطور في التعليم الجامعي و العالي تطلب إعداد متخصصين على درجـــة عالية من الكفاءة للتدريس ، و إجراء البحوث و الدراســات التي تتطلبـــها عوامل التنمية و التقدم في المجتمع فإلى جانب الإيفاد إلى الخارج فتح برنامج للدراســات العليا في الداخل منذ العام 1973م ، و ازداد هذا البـــــرنامج اتســـــــاعاً و تطوراً و تنوعاً في الثمانينيات و التسعينيات ، فقد بـــلغ عدد طلاب الدراســات العليا في الداخل (8013) طالباً و طالبة في العام الدراسي 2002-2003م، مع اســتمرار الإيفاد للدراسات العليا خارج البلاد .

وإلى جانب هذا تأسست مراكز للبحث العلمي لتكون دعامة لنشر المعرفة و تطويرها ، و الإسهام في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية ، و قد بلغ عدد هذه المراكز (18) مركزاً بحثياً من بينها المركز الوطني لتخطيط التعليم و التدريب (11) .

بالنظر إلى ما سبق يلاحظ أن تطوراً هائلاً حدث في ليبيا في المنتصف الثاني من القرن الماضي ، و بخاصة في مجال التعليم .

فقد انتشرت المدارس ، و المعاهد المتوسطة و العليا ، و الجامعات في كل ربوع البلاد ، و استفادت كل شرائح المجتمع من هذه النهضة العلمية التي أزالت الأمية ، و حولت المجتمع الليبي إلى مجتمع متعلم يتحمل مسؤولياته .

و قد خصصت الدولة مبالغ ضخمة من أجل تحقيق الهدف الأساسي في البناء الاجتماعي السليم ، و هو البنية التعليمية ، حيث اتسعت دائرة البناء الهيكلي في الإنشاءات الخدمية ، كما تطورت المناهج التعليمية وفقاً للتطورات المستجدة على الساحة الداخلية والخارجية ، حيث برزت في الثمانينيات فكرة البنية التعليمية الجديدة التي استوجبت مفردات منهجية جديدة بما يناسب ومستهدفات الثانويات التخصصية (12) .

كما تطورت الجامعات من جامعات عامة إلى جامعات متخصصة ، وما رافقها من معاهد ومراكز مهنية عالية ، ومراكز للبحث العلمي ، وأوفدت الدولة أعداداً من الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية للحصول على درجات علمية جامعية وفنية عالية ، كما أوفدت أعدادًا من المؤهلين الجامعين للحصول على الإجازة العليا والدقيقة لتغطية العجز في الجامعات والمعاهد العليا ، وزيادة الكفاءة العلمية والعملية .

ومما يسر انتشار التعليم وتطوره مجانيته التي أتاحت الفرص للجميع ، حيث وفرت الكتب والأدوات ، والمعامل، ومستلزمات المناشط ، فضلاً عن ذلك فإن الدولة في السبعينيات وأوائل الثمانينيات كانت تقدم المنح الدراسية والإيواء الداخلي كل ذالك وفر جواً تعليمياً ناجحاً نتج عنه جيل من الكفاءة العلمية التي أسهمت في حركة التنمية والتطور في البلاد.

وإذا كنا نتكلم عن التعليم العالي فلا يمكننا أن نناقشه دون المرور على التعليم الأساسي والثانوي لكونهما المدخلين المغذيين للتعليم العالي ، وبمقدار نجاح التعليم الأساسي يكون النجاح في التعليم العالي ، ومن ثم فإن ملاحظات عديدة تطرح نفسها حول التعليم عامة .

فقد تطور عدد المنتسبين إلى التعليم بأنواعه ومستوياته المختلفة ، ففي مرحلة التعليم الأساسي كان عدد التلاميذ في العام 72- 1973 م ، (33586) وصل في العام 2002-2003 إلى (1.080834) وكان عدد الطلاب في مرحلة التعليم المتوسط في العام 1972- 1973 م ، (29125) طالباً وطالبة وصل في العام 2002 - 2003 م ، إلى (257006) طلاب وطالبات .

أما عدد طلاب المرحلة الجامعية فقد كان في العام 1672-1973 (8229) طالباً وطالبة ، وصل العدد في العام 2002-2003 إلى (222976) طالباً وطالبة ؛ عدا المعاهد العليا والجامعات الأهلية(13).

ومع هذا التطور ظهرت مشاكل كثيرة أثرت على نوعية التعليم عامة ، فعلى الرغم من الاهتمام الذي بدأ بالقضاء على الأمية ، وإعداد المؤهلين والكفاءات وتزايد عدد المنخرطين في مؤسسات التعليم المختلفة ، فإن تغليب الكم دون النوع أدى إلى الإهمال الذي نتج عنه تدن في مستويات التعليم .

ويبدو لي أن مشكلات إدارية وفنية ومادية كانت سبباً في تفاقم السلبيات التي نشير إلى بعضها لكي ننبه على ضرورة تجاوزها، من ذلك :

* الافتقار إلى سياسة الاستقرار والثبات ، وبخاصة في الجوانب الإدارية والتنظيمية ، إذ إن الإدارة الناجحة هي الأساس الأول لنجاح وتطور المجتمع ، ولذلك فإن الحفاظ على الإدارة السليمة يستوجب التطوير لا التغير ، والمتابع للإدارات التي تقلدت شؤون التعليم في العقدين الماضيين يلاحظ عدم الاستقرار والتخبط في إصدار القرارات ، وإلغاء الإدارات واستحداث إدارات ، فضلاً عن ذلك الاستغناء عن ذوي الخبرات واستبدالهم بكوادر لاتملك الكفاءات التي تتحمل مايو كل إليها ، فتسربت هذه الظاهرة من الإدارات العليا إلى الإدارات في القطاعات والمؤسسات التعليمية .

ففي مراحل التعليم الأساسي المغذية للتعليم العالي انتشرت بعض الظواهر السلبية ، منها :

*- الإدارات المدرسية الضعيفة غير المؤهلة تربوياً فبالرغم من أن لوائح التعليم قد وضعت شروطاً علمية وتربوية دقيقة ،حيث أكد المنشور الوزاري الصادر 29 ربيع الأول 1392 هـ الموافق 1972 إفرنجي أن واجب الإدارة المدرسية هو توفير الظروف الملائمة والإمكانات الضرورية التي تساعد على تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية والاجتماعية واشترط المنشور توفر صفات علمية وشخصية وسلوكية ممتازة فيمن يشغل منصب مدير (وزارة التعليم والتربية 1974) (14) .

وأشارت المادة (13) من لائحة التعليم الإعدادي إلى واجبات ووظائف الإدارة المدرسية وفقاً لما وصلت إليه مفاهيم الإدارة المدرسية الحديثة ، وعليه أصبح من

مهام المدير إظهار قيادة تربـــوية في مجال المناهج وطرق التدريس وتنظيم العمل المدرسي . (وزارة العدل 1974 ص398 – 399) (15) .

على الرغم من وجود هذه اللوائح والنظم فإنه من الناحية العملية في الســـنوات الأخيرة لم تعد لتلك اللوائح قيمة بالقياس إلي أكبر عدد من المدراء الذين لا تنطبق على مســـتويات أدائهم وســـلوكهم التربـــوي ، وخبـــرتهم العملية أقـــل درجات الاستحقاق ، بل وصل الأمر ببعضهم إلى الإشراف المباشـــر على عمليات الغش والترحيل المجاني الذي يؤدي إلى التجهيل .

* تردي الوضع المادّي للمعلمين أدى إلى تراجع مســـتويات الأداء ، والشـــعور بالإحباط ، والكره لكل ما يتعلق بالعملية التعليمية ، والبحث عن وســـائل كســـب إضـــافية أدت ببعضهم إلى امتهان أعمال غير لائقة بشخصية المعلم المربّي .

*– التغاضي عن سياسة التكريم وكذالك سياسة العقاب للمعلمين وللطلاب أدى إلى إهمال الموارد والأدوات ، والمعامل ، والمناشـــط التي تمثل أساســـيات نجاح العملية التعليمية .

* عدم تخصيص ميزانية للمصروفات المدرســـية أدى إلى اعتماد المؤسســـات على جمع الرسوم من المعلمين والطلاب للحصول على معدات تسييرية أولية مثل الورق ، ومعدات التنظيف ، ومقابل الخفارة على المؤسسة التعليمية .

* إهمال الاعتماد على نتائج الدراسات والبحوث النظرية والميدانية الموجهة إلى إصلاح التعليم والرفع من كفاءة المعلمين .

نتـــج عـــن ذ لـــــك :

* ارتفاع نسبـــة الهدر في توقـــيت اليوم والعام الدراســـي ، وأدي إلى شـــيوع الفوضى بين الفصول وداخلها ، والتسرب من المدرسة إلى الشوارع .

* سيطرة الجانب النظري على الجانب التطبيقي نتيجة للإهمال الذي أصاب معظم المعامل والمعدات الخاصة بالتجريب والتدريب ، ما أدى إلى ضعف التحصيل والاستيعاب للمعلومات المقررة .

* التهاون في الامتحانات والتلاعب بالنتائج ، والمساعدة على الغش أدى إلى ضعف المستوى العلمي والشعور بعدم الحاجة إلى بذل الجهد .

* الازدحام في الفصول الدراسية وبخاصة في المدن ، مع ارتفاع عدد المعلمين والمعلمات في المراحل الأساسية أدى الى حالة من البطالة المقنعة التي تسبب في اضطراب العملية التعليمية .

* تراجع الدورات التدريبية التأهيلية للرفع من مستوى المدراء والمعلمين وبخاصة في ضوء التغيرات التي تحدث في المناهج وتتطلب توجيهات علمية وتربوية ليتم استيعابها .

فالتلاميذ والطلاب تأثروا بهذه الظاهر ، وشكلت سلوكاً في تعاملهم مع العملية التعليمية ، وبذلك جاء دخولهم إلي التعليم العالي تحت هذا الواقع ليشكل صدمة قاسية على الطلاب ، وعلى الجامعة ، لأن التعليم العالي يفترض أن يستقبل نماذج جاهزة قادرة على خوض مجال التخصص والبحث العلمي .

ولكن كيف هو التعليم العالي ؟

تناولنا التطور الذي شهده قطاع التعليم ، والتعليم العالي بوجه خاص ، وتبين أن عدد الجامعات والمعاهد العليا بلغ في عقد التسعينيات رقماً قياسياً مقارنة بعدد السكان ، ورغم الإيجابيات التي يمكن أن تتحقق لو وفرت الإمكانات المادية ، والطاقات البشرية المؤهلة ،فإن الأمر ظل مركزاً على تسمية الجامعات والمعاهد العليا دون الإعداد المسبق إدارياً ومادياً وعلميًا ومنهجياً وتقنياً ، لذلك

نشـــأت العديد من المشـــاكل يمكن أن نعرض لها ، ونلفت النظر إلي ضرورة مراجعتها ، ووضع الخطط السليمة لعلاجها .

فالجامعة مؤسســة ضخمة تضم كليات لعلوم مختلفة، وتســتعين بتقـــنيات عالية ، ورسالتها أكبر من كونها "مجرد تقديم معارف ، أو حتى مســاعدة الطالب على إعادة فهم المكونات المعرفية في نسق واحد، بل إلى أن يصبح الإنسان منتجاً للمعرفة " (16).

لذلك " فالفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ليس في عدد أبــنائها ، وليس فيما على أراضيها من عمائر ومصانع ، وكافة مظاهر الثروة المادية ، وإنمافـــي مجموع ماتوفر لكل منها من خبرات متقدمة في العلوم والفنون والآداب والثقــافة عامة كماً وكيفاً "(17) .

فالتعليم الجامعي " استثمار بشري يرجى منه إحداث تغييرات جذرية في القــيم والنظم وأنماط الســلوك والاتجاهات ،وهذه كلها تعتمد على اســـتيعاب الطالب للمعلومات والمعارف التي تقدمها الجامعة "(18).

فالرأس المال البشري هو الدعامة الأولى للحفاظ على المكتسبات ، فالدول التي تنفق الأموال الطائلة على التعليم في كل نواحــيه ودرجاته ابـــتداء من رياض الأطفال إلى التعليم العالي والبحــث العلمي هي التي تحــصد نتائج وعائدات هذا الإنفاق ، فما ينفق على مؤسسة بحثية تقوم بالتجارب من أجل القضاء على مرض ما ، أو من أجل استكشاف دقائق علمية غير متوقــعة لا يعادل جزءًا بســيطًا من النتائج التي تخرج بها هذه الأبحــاث ، يقــول "مارشــال "أحــد خبــراء التنمية البشرية : " إن حتمية ما يصرف على التعليم سواءً كان بواسطة الدولة أو بواسطة الأفراد لا يجب أن يقاس بالعائد المباشر من هذا الاستثمار ... إن ربحًا عظيمًا قــد

يأتي عن طريق إعطاء أفراد الشعب فرصاً أكثر للتعليم لاكتشاف مواهبهم وقدراتهم ، وقد يغطي اكتشاف فرد نابغ في الصناعة تكاليف ما ينفق على مدينة بأسرها " ، " فالإنفاق يعتبر عاملاً حاسماً في كسب الزمن لاختصار فترة التخلف الاجتماعي والحضاري الذي تشهده المجتمعات النامية "(19).

واليوم نعيش في عالم لا يستوعب غير أولى العلم، فانظر إلى التقدم التكنولوجي والاقتصادي الذي يعيشه العالم الغربي ، وبعض دول آسيا مثل اليابان ، والصين وكوريا الجنوبية ، وماليزيا وسنغافورا .... إلى أي شئ يعود هذا التقدم ؟ إنه العلم و إدارته ، والتنافس من أجل البحث والاستكشاف ، والسيطرة على تسخير الموارد ، وهذا لايتم بفعل القوة المادية ولا البشرية وحدها بقدرماتستثمر هذه الطاقات ، لتنظم المؤسسات وتفجر المعرفة ، ولا يكون الأمركذلك لولا الإدارة الناجحة، والقوانين المنظمة ، والإنفاق المالي لصناعة العقول البشرية التي تنجز في الجامعات ، ومراكز البحث ، ومنتديات الفنون والآداب .

فالصراع بين الحضارات ، والتنافس من أجل التحكم في العالم أدواته وموارده التطور العلمي ليس إلا ....

لذلك فالدول العظمى في عالمنا المعاصر تقاس باقتصادياتها القوية التي تتحقق بفضل تطوير التعليم والدفع بالبحث العلمي ، واستثمار إنجازاته المتسارعة ...ووضع كل الإمكانات المادية تحت تصرفه .

من هنا يجب أن نكون صادقين ، ونتوقف عند مشكلاتنا لنتجاوزها حتي نتمكن من إثبات وجودنا في عالم لا يعترف بالكسل وهدر الوقت ، والتخلف ، في عالم يسابق الزمن الذي صار يدار بتكنولوجيا المعلومات الإلكترونية .

فالولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل قمة التقدم تنفق بسخاء غير محدود على

التعليم والبحث العلمي لكونه القاعدة الأمامية والأساسية لتفوقها ، ولقـد لفت انتباهي تلك الصيحة الحذرة التي انطلقت في الولايات المتحدة في العقد الثامن من القرن الماضي وبالتحديد في عهد الرئيس ريغن عندما كشف خبراء التعليم والتربية في أمريكا أن مناهج التعليم ونظمها في اليابان وكوريا الجنوبية قـد تفوقـت على مناهج ونظم التعليم في أمريكا ، وأن مسـتوى طلاب الدولتين سيتفوق على مستوى الطلاب الأمريكيين خلال العشر سنوات القادمة ، وبذلك فإن أمريكا ستكون في خطر ، فتأهبت الدوائر المختصة ودقت نواقيس الخطر لتحذر مما قد يحدث لو ترك الأمر دون دراسة ومراجعة ، وسرعان ما اتخذت التدابير ، وبدأ ذلك بالمؤتمر الذي حمل التنبـيه وهو " **أمة في خطر**" دعي إليه الساسة والخبـراء ، وأشـرف عليه الرئيس الأمريكي نفسـه لتفادي الممكن وقوعه ، ويقدم الدكتور أيمن الغايش مفارقة غريبـة وهي أن إحـدى الدول النامية أقامت مؤتمراً في بلادها، وعلى الرغم من المشاكل الهائلة والجو العام للعملية التعليمية، ونظام التمويل، وعدم الاعتناء بالنابـغين، وغير ذلك من العوامل المتداخلة فإن عنوان المؤتمر كان " **أمة لها مستقبـل** "؛ ويعلق على ذلك بقوله: إن الفارق الأساسي بين البلدين هو الفارق بـين النظرتين على هذا المستوى، الفارق بين من يخاف من مشكلة قد تحدث بعد عدة سنوات، فيعد لها العدة ومن يغفل عن مشكلة تحيط به من جميع جوانبه...الفارق بـين من يعلن عنواناً معبراً عن القضية التعليمية ولا يهتم برأي رئيسـه المباشـر أو غير المباشر، خوفاً أن يقـول له: وإذا كانت الأمة في خطر فماذا كنت تفعل طوال هذه السنوات في منصبك ؟ ، وبين من يكذب على رئيسـه المباشـر أو غير المباشر من أجل البقاء في منصبه أطول فترة ممكنة..الفارق بـين من يضع

الصورة كاملة أمام الناس ومن يظهر بعضها ويخفي أكثرها "(20).

فلنحذر من خداع أنفسنا ولننظر إلى المستقبل بعين المترقب ليس من الممكن فحسب؛ بل من المستحيل أيضاً، لأن إهمال الممكن وقوعه يؤدى إلى وقوع ما كان مستحيلاً.

لذلك يفترض أن نكثف جهودنا، ونوظف أموالنا واستقرارنا وأمننا لبناء مجتمع متطور يضمن هذا الاستقرار والأمن، ولتحقيق ذلك يجب:

* بناء قوة علمية لمجابهة تحديات العصر.
* إعداد متخصصين على مستوى عال في مجالات التعليم والتدريب والبحث.
* القيام بالدراسات والبحوث العلمية والفنية اللازمة لتطوير وتقدم المجتمع.
* تنشئة جيل مدرك لإنتمائه وعقيدته وحضارته، ولغته.
* تحديث القوانين واللوائح بما يوافق التطور والتقدم في ميادين العلم المختلفة.

فكيف يكون ذلك ؟

من الناحية النظرية نعرف الطريق إلى الارتقاء والبناء والتقدم الذي يعود على الفرد والمجتمع بالنفع، ولكننا من الناحية العملية نعاني من مشكلات تعوق ما نطمح إليه، ولذلك قد نقسوا قليلاً في نقد واقعنا وعرض مشاكلنا، ولكن الأمر يتعدى التشهير إلى قصد المصلحة الوطنية التي تتطلب منا الصراحة، لأن طبيعة البناء والتطور لاتكون إلا بتوجيه النقد البناء، لهذا نقول بأننا في وطننا أسسنا قاعدة علمية، لكن المشكلة تكمن في تسييرها وتطويرها والمحافظة على سلامة أدائها، ويكون ذلك بالتجرد من المجاملات القائمة على التوجه السياسي، والانتماء القبلي والمصلحي، وضرورة الاعتماد على الكفاءات المؤهلة، وتطبيق القوانين واللوائح، والإنفاق بمعدلات عالية ومراقبة النتائج، ووضع الآليات لعلاج وتفادي المعوقات.

فالتعليم العالي يبني على مستوى ما يتوفر فيه من أساتذة على درجات عالية من الكفاءة العلمية والسلوكية، وعلى مافيه من إمكانات تقنية تتوافق مع تطورات العصر.

والطالب الجامعي عندما يدخل أسوار الجامعة يجب أن يشعر بأنه انتقل إلى مؤسسة مختلفة عما كانت عليه المدرسة، لأنه سيرتفع إلى مستوى عال من التعليم والتخصص، وسيجد نفسه في قاعات ومدرجات مميزة، ومعامل وأجهزة متطورة، ووسائط تقنية قادرة على إحالته إلى طاقة مؤهلة ومنتجة للمعرفة، للمساهمة في تطور البلاد.

والتعليم العالي في ليبيا شهد طفرة من الاهتمام والدعم الهائل وبخاصة في فترة السبعينيات، وأوائل الثمنينيات حيث كانت الجامعة تحتل مكانة خاصة في الأولويات، فقد صرفت على الطلاب مبالغ طائلة بدأت من أول دخولهم عتبة الجامعة، إذ كانت المنح الطلابية، والكتب العلمية المدعومة والمخفضة والمكتبات، والمعامل، والمناشط المتنوعة.

ولما ازداد التوسع في الجامعات والمعاهد العليا تقلص الدعم المناسب وتوارت الخصوصية العلمية والمادية التي كان يحظى بها الطالب في التعليم الجامعي، وبدأ التركيز على كم الطلاب دون حساب دقيق للجوانب النوعية والكيفية، وهذا أدى إلى ضعف الأداء والتلقي، وانعكس ذلك على التطبيق في ميادين العمل.

فالتسارع في التوسع الكمي أدى إلى ضبابية صفة الجامعة من بعض الجامعات المحدثة، لأنها أسست دون تخطيط محكم، وعتمدت في تأسيسها على ا لتوزيع الجغرافي، وإرضاء لأطراف تشارك في القرار، فوضعت أسماء لجامعات على مبان مدرسية لا تتوفر فيها العناصر المكونة للجامعة من ذلك:

* الأستاذ الجامعي الخبير القار.
* الإدارة المؤهلة لتسيير الجامعة.
* المكتبة العلمية التي تكفي أعضاء هيئة التدريس والطلاب حاجتهم العلمية والبحثية.
* المعامل والأجهزة والمواد الأساسية للتجريب والتدريب.
* الميزانية المناسبة لمسمي الجامعة.

فضلاًعن ذلك حدث اضطراب في استمرارية بعض الجامعات وإمكانية تطورها؛ وعدم الثبات فحيناً تلغي كلية ، وحيناً تنقل إلي مكان غير المكان الذي أسست فيه و أحياناً أخرى تلغى الجامعة.

إلى جانب أن توزيع الكليات وتباعدها لم يكن صحيحاً من الناحية العلمية والعملية، فمعظمها تفتقر إلى الأقسام الداخلية وإن وجدت فهي أقسام طاردة، علماً بأن الإيواء الداخلي من أساسيات التعليم الجامعي والعالي الأمر الذي دفع بعض الطلاب إلى الالتحاق بكليات وأقسام مرغمين بسبب البعد وعدم وجود هذه الأقسام.

أضف إلى ذلك احتكار الجامعات الأم واقصد بها " جامعة الفاتح، وجامعة قاريونس" من قبل شعبيات محددة تقع هذه الجامعات في إطارها الجغرافي، وهو أمر غاية في الاحتكار والظلم لإن هاتين الجامعتين من حق كل الليبيين أينما كانوا وإن وجب أن توضع شروط علمية تتيح الفرصة للمتفوقين أن يلتحقوا بها ، وتوفر لهم ظروف الإقامة المناسبة ، كما يحدث في جمهورية مصر التي أنشأت جامعات إقليمية وشجعت المتفوقين في أنحاء الأقاليم بأن يختاروا الجامعة والكلية التي يرغبون في الالتحاق بها ، هذا التشجيع يدفع الطلاب إلى الرغبة في التفوق ، ومن

ثم يساعد على اكتشاف القدرات والملكات العلمية والإبداعية التي لا يقتصر وجودها على شعبية دون أخرى .

ومؤسسة التعليم العالي كي تحقق أهدافها لابد أن تستقل بذاتها فتكون لها ميزانيتها الخاصة بها لتتمكن من تحقيق ما تطمح إليه من تطوير وتوسع ، ومن المكونات الأساسية للجامعة أو أي مؤسسة عالية :

*** المؤسسات :**

وهي تشمل البنيةالتحتية المكونة لمؤسسة التعليم العالي ، ومن أهم ما يجب توفره : المباني التعليمية والأقسام الداخلية ، المرافق الصحية والرياضية والاجتماعية ، ثم المكتبات والمعامل ، وعضو هيئة التدريس ، ومؤسسات البحث العلمي .

***المباني التعليمية :**

عندما أنشئت الجامعة الليبية بدأت بكلية واحدة ؛ وعدد محدود من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، ثم توالت الكليات واحدة بعد الأخرى في طرابلس وبنغازي ، ولما اتسعت مؤسسات الجامعة قسمت إلى جامعتين ، طرابلس " الفاتح " وبنغازي " قاريونس " .

ومازالت هاتان الجامعتان تشهدان تطويراً في مؤسساتها ، وقد تفوقت في فترات سابقة على جامعات إقليمية ودولية ، لكنهما في الوقت الحاضر تحتاجان إلى المراجعة الفنية المستمرة ، فالإهمال يبدو واضحاً في بعض مرافقها الحيوية ، وهذا يسبب قلقاً في العملية التعليمية .

أما الجامعات المحدثة وإن توفرت بعضها على مبان مناسبة فإن بعضها الآخر يفتقر إلى أبسط مواصفات النسق المدرسي ، ومن ثم يفترض إلا تؤسس الجامعة

إلا بعد مطابقة مواصفات مؤسساتها الفنية والعلمية مع التطور الذي تشهده الجامعات في العالم .

فالجماهيرية دولة قليلة السكان ويمكن أن توضع الخطط المنهجية والتربوية والجدوى الاقتصادية لكل برنامج بسهولة ويسر ؛ فعدد السكان الذي لم يتجاوز الستة ملايين بعد إذا طبقنا القياسات العالمية من حيث عدد الجامعات إلى عدد السكان فإننا تجاوزاً لن نحتاج إلى أكثر من (6) جامعات مجهزة تجهيزاً عصرياً ، وقادرة على تركيز الخبرات والبحوث المؤدية إلى نتائج إيجابية تنعكس على التنمية والتطور ، أما أن تصل الجامعات الحكومية إلى عدد (29) جامعة ، فهذا رقم مخيف يكشف عن اضطراب في توجيه وتطوير التعليم العالي .

فالمهم ليس في عدد الجامعات ولا في عدد اللوحات التي تحملها هذه الجامعات وإنما الأهم من ذلك أن نبدأ بمكونات الجامعة وهي :

* المباني المناسبة المخصصة أساساً لتكون مؤسسة جامعية .
* أعضاء هيئة التدريس من حملة الدرجات الأعلى والخبرات الطويلة .
* المكتبات ، والمعامل ، والأقسام الداخلية ، ووسائل النقل .

فهل تتحقق كل هذه الأساسيات في كل الجامعات المذكورة ؟ الجواب بطبيعة الحال يكون بلا .

وبخاصة فيما عرف بالجامعات الأهلية الخاصة التي طبعت في أذهاننا علامات استفهام مريبة حول التعليم العالي فيها ، وقد تساءل الدكتور مصطفى التير حول هذه الجامعات بقوله : " الجامعات الخاصة مؤسسات علمية أم دكاكين للتعليم العالي ؟ "(21).

فليس من المعقـــــــــول أن يصل عددها إلى (32) جامعة ؛ (25) منها في طرابلس ، وقد يســتغرب المرء عندما يجد لوحــتين متجاورتين في مثل جامعة ليبيا، وجامعة طرابلس ، كما يستغرب المرء عندما يدرك سهولة الحــصول على ترخيص بإنشاء جامعة خاصة ، وهي بهذه الحال أسهل من تأسـيس " دكان " لإن الدكان يحــتاج إلى راس مال والجامعة لا تحــتاج إلى ذلك ، بــل الذى تحــتاجه الترخيص عن طريق العلاقات الشــخصية ، والمبــاني المعارة من مؤسســات التعليم ، والأساتذة الذين لا ينظر إلى شــهادتهم العلمية ،ثم ترفع اللوحــة ، ويعلن قبول تسجيل الطلاب ، وتدفع رسوم الدخول ليتكون رأس المال ، وتحدث المنافسة بين هذه الجامعات لا من الناحية العلمية ، وإنما من حيث المساعدات والتسهيلات لكي يتحــصل الطلاب على شــهادات جامعية يدرك أصحابــها أنهم بالعلاقــات الشخصية يتحصلون على التعيين والتوظيف .

أيعقــل أن تؤســـس (4) جامعات في العامين 1997 - 1998 ، ولا وجود لطالب واحد ، ثم يأتي العام 2003 ليصل عدد الجامعات إلى (32) جامعة وعدد الطلاب إلى (5000) طالب، ولو قســم هذا العدد على الجامعات لما تجاوز عدد طلاب الجامعة الواحدة 156طالباً ، فهل يصدق أن تكون هناك جامعة تحوي كليات وأقساماً ومكتبة ومعامل ، ومعدات ، وأعضاء هيئة التدريس ، وإداريين وبــها مثل هذا العدد من الطلاب .

ولا أريد أن أطيل حــول سلبــيات هذه الجامعات لإن المركز الوطني لتخطيط التعليم قدم تقريره عام 2002 يستوجب الوقوف عنده ، ومراجعة هذه الجامعات وفق لوائح منظمة ، وقاعدة علمية ناجحة "(22).

*** الأقسام الداخلية :**

في السبعينيات و أوائل الثمانينيات كانت جزءًا مهمًا من المؤسسات الجامعية في جامعة الفاتح ، وقـــار يونس ، وسبـــها والبـــيضاء ، لكن هذه الأ قســـام بـــدأت تتلاشى ، وإن وجدت فمعظمها صار مهملاً إلي درجة أن تحـــولت بـــعضها إلي مجرد هياكل مهملة يقوم الطلاب أنفسهم بأعبـــاء الإقـــامة فيها دون متابـــعة من الجامعة .

*** المرافق الصحية :**

التعليم العالي يتطلب توفير الرعاية الصحية الخاصة بـــأعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب في الجامعة ، كما هو الحال في جامعتـــــــــي الفاتـــــح وقار يونس ، مع عدم الاكتفاء بالإسعافات الأولية ، بـــل يجب تطويرها وتزويدها بالإيواء والاختصاصين والمعدات الطبية ، وطواقم التمريض والإداريين حـــتى يشعر أعضاء هيئة التدريس والموظفون والطلاب بالاطمئنان ، وعدم الانشـــغال بالمستشفيات والعيادات الخارجية ليوفروا ذلك للعملية التعليمية .

*** الأنشطـــــة :**

المتمثلة في النادي الجامعي ، والمســـرح الجامعي ، والمنتديات الفكرية والفنية والرياضية ، وتنظيم الرحلات العلمية والترفيهية ، فوجودها من أساســـيات المدن الجامعية ، وفيها تكتشف الطاقات المتميزة والإبداعية في مجالات الفكر والمسرح والصحـــــافة والفنون والرياضة ، والمسابقـــــات والحـــــوارات الثقـــــافية والسياسيةالاجتماعية التي تناقش فيها قضايا المجتمع والساعة ، لكونها تمثل جزءاً من التكوين العلمي .

*** المكتبة ونظم المعلومات :**

المكتبة من أ ولويات البنية الأساسية في التعليم الجامعي والعالي " فهي بحكم اقتنائها للإنتاج العالمي المهم في كل المجالات ، وبحكم نهايتها المفتوحة ، وبحكم وظيفتها في العملية التعليمية ، وبحكم وظيفتها في الحفاظ على تقدم الفكر يصدق عليها ما قاله " شوبنهاور" من أنها الذاكرة الوحيدة المؤكدة المستمرة للفكر الإنساني ، أي أنها ذاكرة البشرية التي ترتبط بين الماضي والحاضر بجسر الاستمرار " .(23) .

وعلى مر التاريخ عرفنا أن وجود الحضارات ارتبط بالعلم والمكتبات الداعمة له ، فقد عرفها السومريون وأطلقوا عليها بيت اللوحات ، وعرفها الفراعنة وأطلقوا عليها بيت كتابات مصر ، وأشهر مكتبة قديمة عرفها التاريخ هي مكتبة الإسكندرية التي أنشأها البطالمة 285ق .م ؛ وضمت أكثر من نصف مليون مجلد ، وعرفت الحضارة العربية الإسلامية مكتبات لاحصر لها أسهمت في تطور الحضارة الإسلامية والإنسانية بما حفظته من كتب : مؤلفات ، أوترجمات عن لغات مختلفة ،ومن أشهرهامكتبة دار الحكمة في بغداد التي أنشأها أبو جعفر المنصور في القرن الثاني الهجري ، ومكتبة دار العلم التي أسسها الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله 395هـ (24) .

ومن درس الحملة الفرنسية على مصر 1798 بقيادة نابليون يعجب للقيمة التي أدركها الغرب للحضارة العربية الإسلامية وحضارة الشرق القديمة حيث عرفنا أن نابليون استقدم مع حملته طائفة من العلماء ، ومن المهمات الأولي التي أسسها في مصر المكتبة التي جمع فيها ماأمكن من التراث العربي الإسلامي من الزوايا والمساجد والجوامع ليضعها بين أيدي العلماء الفرنسيين ليستعينوا بها على توسيع

دوائر معارفهم ، ولم يكتفوا بذلك بل درسوا الآثار الفرعونية ، وفكوا رموز الكتابة الهيروغلوفية ، وقد أنجز العلماء الفرنسيون جرّاء ذلك مؤلفًا ضخمًا أطلقوا عليه وصف مصر في عشرين مجلداً جمعوا فيه ما وقعت عليه دراساتهم في كل المعارف.

... لماذا ذلك كله ؟

أليس ذالك استباقاً للزمن ورغبة في التطور ؟

فالكتاب والمكتبة هما الوسيلتان الأساسيتان في تطور العلوم والمعارف ، وإنفاق المال من أجل ذلك يمثل استثماراً تجنى ثماره في الإنجازات التي تبرز في :

* نشر الوعي بقيمة العلم.
* القضاء على الأمية الثقافية والعلمية .
* مراجعة الماضي والإفادة من إيجابياته ، وتفادي أخطائه في الحاضر .
* الانفتاح على العالم ومعرفة رقيه وتقدمه .

ومن يراجع التاريخ الليبي وبخاصة في قرون الإسلام الأولى يلاحظ أنه مرّ بفترات سجلت صفحاته مراكز علمية وعلماء مازالت آثارهم شاهدة عليهم ، أما أسوأ مراحل التاريخ الليبي فهي مرحلة الاستعمار الإيطالي الذي استولى على الأرض ، وحاول طمس الهوية العربية الإسلامية ، وصادر مراكز العلم ، وأحرق المكتبات وزج بالمتعلمين في السجون ، وقد صدق شكيب أرسلان حين وصف الإيطاليين " بالداهية الدهماء والبلية الصماء التي مهما تكثر مصائب الإسلام فلا شئ يشبهها " (25) .

وما أن زال هذا الكابوس حتي تمكنت البلاد من استرجاع أنفاسها ، وشرعت في

إنشاء المؤسسات العلمية والتعليمية ، وكانت المكتبات المدرسية والجامعية جزءًا من هذه البنية ، وقد تطورت بشكل سريع منذ الستينيات من حيث الكم والنوع ، ولما اتسع نطاق الجامعات والمعاهد العليا لم ينظر إلى المكتبة بما يتناسب والتطور الكمي في عدد المؤسسات ، وظلت المكتبات في الجامعات الرئيسية هي المصدر للباحثين ، ومع ذلك فقد تقلص الاهتمام بها وتطويرها ، وتزويدها الأمر الذي انعكس على مستويات الأداء في البحث العلمي ، مع التنويه بأن دراسات كثيرة أجريت حول نظام المكتبات والحاجة إلى تطورها ودعمها إلا أن أصحاب قرار التطوير لا يلتفتون إلى هذه الدراسات والبحوث (26).

نسا قيمة جامعة أو أي مؤسسة تعليمية دون مكتبة تتطور مع العلم ونظمه ووسائله ، فالمكتبات قيمة خالدة بما يدّخر فيها من مصادر ومراجع و دوريات و مخطوطات ووثائق ونشرات ، ومازالت بعض المكتبات تحافظ علي بقائها بفضل النظم الإدارية والمالية التي تحميها ، وصفة القدسية التي باعدت عنها سبل الخراب ، ومن أعرق المكتبات وأشهرها في عصرنا مكتبة ليبزج في ألمانيا ، ومكتبة اسطنبول في تركيا ومكتبة الأسكوريال في أسبانيا ، ومكتبة الكونغرس في الولايات المتحدة ، ومكتبة المتحف البريطاني ، هذه المكتبات تضم تراث الإنسانية ، ففي خزائنها الملايين من المصادر والمراجع والدوريات والوثائق وغيرها ، وهذه المكتبات على اتصال مباشر مع مراكز النشر والتوزيع في كل أنحاء العالم ، وتخصص ميزانيات ضخمة للحفاظ عليها وتطويرها ، لذلك لا يدخلها الباحث إلا ويخرج بكفايته التي تضمن له التفوق والتوفيق في البحث العلمي .

ولاننكر أن كنوز التراث العربي الإسلامي من مخطوطات ومقتنيات فنية وتاريخية مازالت محفوظة ومصانة في هذه المكتبات ، والغريب في الأمر أن الإصدرات العربية التي توزع ثم تختفي من أدراج مكتباتنا نجدها في هذه المكتبات أيضاً .

فالمكتبات استثمار يجب الحفاظ عليه وتطويره ، وأي مؤسسة علمية لا تتوفر على مكتبة متطورة لايمكن أن تحقق النجاح في حقل المعرفة .

وبالنظر إلى مكتبات الجامعات الليبية يلاحظ أنها لم تأخذ حقها في البنية التحتية للمؤسسة الجامعية بالرغم من وجود القرارات التي صدرت بشأن الإنشاء والتطوير لكن هذه القرارات ظلت طي الإهمال في مثل القرار 207 ؛ للعام 2001 بشان الهيكل التنظيمي للجامعات الذي حددت فيه اختصاصات الإدارة العامة للمكتبات .

ومع ذلك لم تتطور المكتبات من حيث عدد الكتب ففي كل مكتبات جامعة الفاتح لم تتجاوز الكتب العربية والأجنبية والدوريات (378.518) عنواناً حسب إحصائية العام 2003، (27) وهذا العدد لم يصل إلى مستوى مكتبة الإسكندرية في القرن الثالث قبل الميلاد مع أن بعض مكتبات العالم يتجاوز محتوياتها أكثر من 100 مليون عنوان كما هو الحال في مكتبة الكونغرس .

في حين استحدثت جامعات حكومية وخاصة لم تشكل المكتبات فيها سوى اللوحة المسجل عليها اسم المكتبة إذ لم يتجاوز محتويات بعضها الرقم المئوي فقط .

ففي كل جامعة نجد المكتبة هي القلب والمركز الذي تحيط به الكليات الجامعية ، وفي معظم الجامعات تتميز مؤسسة المكتبة عن غيرها من

المؤسسات ، ولا أدل على ذلك من المكتبة المركزية في جامعة قاريونس فهي صرح معماري متميز ، لكن المشكلة هي التطوير الإداري والفني والتقني ، فضلاً عن إهمال التزويد الذي صار بطيئاً وبخاصة منذ أوائل الثمانينيات .

وقد أدى غياب الاهتمام بتطوير وتزويد المكتبات إلى تحجيم دور المكتبة ، ومن ثم أثر ذلك على العملية التعليمية ، فالباحثون وأعضاء هيئة التدريس والطلاب يشعرون بالنقص الحاد في المصادر والمراجع والدوريات والوثائق والنشرات التي أدت إلى ضعف مستوى البحوث والدراسات .

فتقلص دور المكتبة أدى إلى عزوف الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على الاعتماد عليها ، الأمر الذي جعل عضو هيئة التدريس يؤدي المحاضرة التقليدية التي تعتمد على إعداد المذكرات والتلقين عن طريق الإملاء ، وإذا ما كلف الطلاب بالبحوث والعودة إلى المكتبة ليستعينوا بمصادرها ومراجعها فإنهم يعودون بشكاو تضطر عضو هيئة التدريس إلى إغفال دور المكتبة و إهمال الدقة في إعداد البحوث العلمية .

ومعروف أن نظام المكتبات في الجامعات يسير وفق قواعد علمية وفنية معروفة عالمياً تنظم دور المكتبة ، فهناك المكتبة الجامعية المركزية ، وهناك مكتبات الكليات ، ومكتبات الأقسام ، ومكتبات أعضاء هيئة التدريس ، إلى جانب ضرورة توفر معارض دائمة ودورية داخل الحرم الجامعي لتزويد الطلاب والجامعات بالإصدارات الحديثة .

كما يفترض أن تكون هناك دار للنشر تتولى نشر الأبحاث والدارسات التي يعدها أساتذة الجامعة ، وإن وجدت في جامعة الفاتح فإنها من الناحية العملية لاتقوم بدورها الذي أنشئت من أجله نظراً لعدم وجود التمويل المالي والتطوير في مجال

إدارة وتقنية المطبوعات ، ولهذا تركت البحوث الجامعية ماجستير ودكتوراه ، وبحوث تخرج ، ودراسات أخرى لإعضاء هيئة التدريس مركونة بعضها على أرفف التخزين ، وبعضها الآخر لحقها الإهمال والضياع .

فعلى الرغم من الدراسات العميقة الإنسانية والتطبيقية التي تعتمد معظمها على أسس بحثية ومنهجية علمية متطورة ، فإنها بهذا الإهمال وكأنها لم تكن لأنها لم تسهم في عمليات التنمية والتطوير .

والمراجع للرسائل العلمية التي أنجزها طلاب الدراسات العليا في الداخل والخارج يقف متعجباً ومتحسراً ، فمعظم هذه الرسائل منذ التسعينيات لم تصل إلى ارفف المكتبات حيث ظلت في مخازن المكاتب الشعبية الليبية في الخارج أو في مخازن التعليم العالي .

ومن ثم يحتاج هذا الموضوع إلى وقفة جادة وعلاج مكثف لإخراج الحالة من الإنعاش إلى الحياة من جديد ، وهذا يتطلب إدارة علمية وطنية ، وتمويل كبير يحقق إعادة البناء ، فإذا كانت " التنمية وزيادة الإنتاج والإنتاجية أصبحت تعتمد على قيمة المعرفة أكثر من اعتمادها على عوامل الإنتاج المادية كالأرض ورأس المال ووفرة الثروات " (28) .

فلماذا ندفن إنتاجنا المعرفي ونخسر الزمن الذي لا يعود إلى الوراء ، لذلك لابد أن تتحول الجامعة إلى مؤسسة استثمارية تنتج المعرفة ومنتج المعرفة لينعكس ذلك على التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع " فقد أكدت دراسة دينسون Denison أن ما نسبته (21%) من النمو الاقتصادي الذي شهدته أمريكا مابين الأعوام (1921 - 1957) يرجع إلى أثر عومل التعليم والتربية ، كما أن الزيادة في إنتاج الصناعات التحويلية في بريطانيا مابين الأعوام (1948- 1954) لاتدين إلى

زيادة رأس المال إلا بمقدار (25%) ويرجع الباقي أي ما نسبته (75%) بما حدث من تقدم تقني ، وما صاحبه من تدريب للموارد البشرية والقوى العاملة "(29).

والمكتبات الجامعية هي إحدى وسائل التطوير ، ولذلك يجب أن نتجاوز المرحلة التقليدية للمكتبات الجامعية ، وأن يعاد النظر في تنظيمها ، وتمويلها ، وإعادة الحيوية والحركة إلى إداراتها ، والعمل على تدريب وتطوير القائمين عليها ، وتزويدها بالمكتبات الإلكترونية التي تبدأ من :

* وضع منظومة الكترونية كاملة داخل المكتبة ، بحيث يعوض عن نظام البطاقات إلي نظام البحث وفق أنظمة الحاسوب .

* وضع منظومة تربط بين المكتبة المركزية ومكتبات الكليات ، والأقسام ومكتبات أعضاء هيئة التدريس ، لكي يسهل التوصل إلى المعلومات بالسرعة التي توفر الوقت وتعجل بإنجاز البحوث والدراسات .

* وضع منظومة ضخمة تتولى ربط المكتبة المركزية على أقل تقدير بأهم المكتبات العالمية ، حتي يتسنى للباحثين الاطلاع على المصادر والمراجع الورقية والإلكترونية دون الحاجة إلى عناء السفر والتكاليف الباهظة .

* التعاون مع دور النشر العربية والعالمية لاقتناء إصداراتهم .

* التوسع في المباني والقاعات المكتبية وتزويدها بوسائل الراحة الضرورية .

* عدم الاكتفاء بساعات الدوام الصباحي ، وفتح المكتبات أمام الباحثين طول اليوم .

* تقسيم وتوزيع وتنظيم محتويات المكتبة .

– مكتبة للمصادر .

– مكتبة للمراجع .

- مكتبة للمصادر و المراجع الأجنبية .
- مكتبة للمخطوطات.
- مكتبة للرسائل الجامعية .
- مكتبة للدوريات .
- مكتبة للإنترنت .
- مكتبة للميكروفيلم .
- مكتبة للاستراحة والاطلاع على الصحف والمجلات الوطنية والعربية والعالمية – قاعة للمحاضرات والندوات .
- قسم للطباعة والتصوير .
- جناح خاص بالصلاة.
- كافتيريا تخدم رواد المكتبة .

*** عضو هيئة التدريس :**

الجامعة مؤسسة علمية تتحمل مسؤولية التقدم والتطور في البلاد لكونها المنتج للعقول البشرية المتخصصة القادرة على تسيير وإدارة المؤسسات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والصناعية ، ومن ثم فهناك قواعد أساسية لابد أن تتوفر كي تؤدي الجامعة وظيفتها ، فالمباني وعدد الطلاب لا يمنحان الجامعة صفتها بقدر ما تحتاج إلى كفاءات علمية لا تحسب بالإرقام بل بالخبرة والإنتاج المعرفي وانعكاس ذلك على الجامعة ؛ " فأحسن الخطط والبنايات الجامعية قد لا تحقق أهدافها مالم يكن المدرس الجامعي جيداً وذا كفاءة عالية بحثاً وتدريساً ، فعضو هيئة التدريس يمكن أن يعوض أي نقص أو تقصير محتمل في الإمكانات المادية والفنية في الجامعة ، ومن هنا كان من الضروري تقييم أداء التدريس لينعكس ذلك

في النهاية على تحسين العمل الجامعي والارتفاع بمستواه ، ولإعضاء هيئة التدريس دورهم في توجيه سلوك الطلبة وتعزيز نموهم الشخصي والمعرفي " (30).

إن كل الدراسات تتفق على أهمية الاستثمار البشري الذي يقوم على إعداد الكوادر التي يعود نتاجها على مستويات التنمية والتطور ، وعضو هيئة التدريس عقل بشري وأهميته تكمن في مستوى أدائه وخبرته ، ونشاطاته العلمية ، ومشاركته الإيجابية في مناحي التنمية ابتداءً من تأهيل الطالب الجامعي ، وامتداداً إلى الإسهام في تطوير مؤسسات المجتمع منهجياً ، وعلمياً ، وفنياً ، ولا يتحقق هذا الأمر إلا بالرعاية الخاصة التي يفترض أن ينظر إليها في التعامل مع عضو هيئة التدريس كي يحقق ما أهل لأجله وإلا يكون عضواً سلبياً غير منتج بما يتوافق مع ما أنفق على تكوينه الأكاديمي .

فالشجيرة التي تغرس في الأرض كي تنتج ثماراً طيبة تحتاج إلى الرعاية التي تبدأ من تخصيب الأرض لتكون صالحة لنموها ، وإغداق الماء عليها ، وتنقيتها عضوياً وبيئياً ، ومن ثم تعطيك الثمار التي غرست الشجيرة من أجلها .

هكذا عضو هيئة التدريس كي يكون موفقاً في أدائه ، ومؤدياً للمعرفة ، ومنتجاً لها يحتاج إلى : "

* الأرض الصالحة ؛ وهي الجامعة المستوفية الشروط ، من مبان ، ومكتبات ومعدات ، وأدوات ، ونظم ولوائح تخدم الأستاذ الجامعي و تشجعه على أداء مهمته العلمية .

* الدخل المادي الذي يغطي احتياجاته من سكن لائق ، ومركوب مناسب ، ومراكز للاستشفاء ، ونواد علمية وترفيهية .

* الوضع العلمي في الجامعة ، وذلك بتوفير المكتبة الخاصة ، والمكتب المزود بوسائل اتصال حديثة ، مثل الحاسوب ، والإنترنت .

* تشجيع عضو هيئة التدريس على المشاركة في الندوات والمؤتمرات الداخلية والخارجية ، بل وإقحامه في ذلك .

* تشجيعه على التأليف والإبداع في مجال تخصصه ، ونشر إنجازاته دون شروط مسبقة .

* إقامة مراكز خاصة بالجامعة تهتم بتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس ليكونوا على اطلاع بآخر الإنجازات العلمية في ميادين البحث والتطوير .

* منحه الإجازة العلمية التي تعيد إليه النشاط ، وتكسبه مزيداً من المهارات والتجارب ، وتطلعه على مناهج البحث والتطوير في مجال تخصصه .

إذا تحقق هذا كله فإننا سنوقف نزيف هجرة الكفاءات التي يقوم المجتمع بإعدادها وتكوينها لغرض الإفادة من مؤهلاتها أكاديمياً وتقنياً ومهنياً ، وإلا استفادت منها الجامعات الغربية ومراكز بحوثها .

ألا تري أننا نجني على أنفسنا بإدراكنا أننا نسهم في حضارة الغرب بهذه الكفاءات ، لأننا لانوفر الجو الملائم لا من حيث الحقوق الشخصية ، ولا من حيث الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الصناعية المتطورة التي تنتظر خبرات هؤلاء ، لذلك فالغربيون يجنون ثمار ما نعده لهم من كفاءات ، فكأننا بذلك ننقي ونخلص مجتمعاتنا من هذه العناصر ، ونقدمها هدايا ثمينة للغرب .

ألا تعلم أن هذه الكفاءات ذهبت إلى الغرب بعد أن درست كل المراحل الأولى من التعليم الأساسي والجامعي ، وأن اختيار الموفدين للدراسة خارج البلاد يتم وفق شروط علمية ، وينفق على هؤلاء الطلاب من ميزانية المجتمع ليتخصصوا

ويحصلوا على شهادات عليا ومعظمها دقيقة ، وتحت الظروف الطاردة في البلاد والظروف الجاذبة في الغرب اختاروا الغرب ليس استغراباً وإنما الإغراءات التي تطرح أمامهم وشعورهم بوجود الإمكانات العلمية والفنية التي تجعلهم ينجزون ما يفكرون في استحداثه .

فيا تري كم يربحون وكم نخسر ؟

إذا وضعنا أمامكم معادلة من المستوى الرياضي المتواضع لاكتشفنا إلى أي حد نجني على أوطاننا ، وحضارتنا ، وأجيالنا القادمة .

فعلى سبيل المثال فإن الطالب المتفوق الذي اختير معيداً مر بمراحل تكوين متعددة ، فهو في اختياره للتعليم الثانوي بعد مرحلة التعليمْ الأساسي يمكن أن يكون (1) من (1000) طالب ، وفي دخوله المرحلة الجامعية يكون (1) من (100) طالب ، وفي اختياره معيداً في كلية من الكليات يكون (1) من (100) طالب ، فإذا افترضنا أن معدل تكلفة الإنفاق على طالب واحد مدة دراسته إلى نهاية المرحلة الجامعية لاتقل عن (2000) دينار أي مدة (17) عاماً ، فإجمالي التكلفة يكون (34.000) دينار وهكذا المبلغ يفترض أن يضرب على عدد لا يقل عن (1000) طالب ليتم اختيار هذا المتفوق .

فا لمبلغ يكون 34000 * 1000 = 34000000 دينار هذا عدا الإنفاق عليه في دراسته خارج البلاد ، فقد وفرنا هذا المبلغ على الدولة التي استقر وعمل فيها بسبب الإغراءات وعكسها في بلده ، فهذه الدول تعرف أنها إذا خسرت هذه الكفاءة تحتاج إلى أكثر من خمسة وعشرين عاماً .

والإنفاق على أكثر من (1000) طالب حتى تكتشف هذا المنتج المعرفي ؛ ولذلك هم ربحوا ونحن خسرنا ، وسنظل بهذا متأخرين لأننا بذلك لاندرك قيمة الاستثمار

البشري على المدى البعيد(31) ، بالرغم من أن بـــعضاً من الدول العربـــية الغنية وبخاصة في بـــلدان الخليج راجعت نفســـها وأخذت تبـــني المؤسســـات العلمية والاقـــتصادية الضخمة ؛ وتقـــدم الإغراءات اللازمة لجلب الكفاءات العربـــــية والغربية .

ولعلنا في المستقبل القريب ننهج هذا السبـــيل ولا يكون الأمر كذلك إلاّ بـــالدفع بالكفاءات في الداخل لتولي المهام العلمية ، والإنفاق الواسع الذي يشجع على إعادة بناء هياكل ومؤسسات التعليم العالي وغيرها.

الهوامـــــش :

(1)- انظر / مشروع بيفن سفورزا لتقسيم ليبيا ، عمر سعيد بـــغني ، مجلة الشـــهيد ، يصدرها مركز دراسة جهاد الليبين ضد الغزو الايطالي، ع11 ، 1995 ، ص 143 - 183 .

(2)- دليل الجامعة الليبية - دون معلومات نشر . 1971 - 1972 - ص 15 .

(3)- انظر : التعليم العالى في ليبيا . نشاته و تطوره وانجازاته .د. على الحوات الجامعي ع1 سبتمبر 1993، ص 47.

(4)- انظر : التعليم العالى في نصف قرن . د. بشير سعيد . الجامعى ع9 ،2005 ، ص 16 .

(5)- انظر :التعليم العالى في ليبيا ... د. على الحوات . الجامعى ع 1 سبتمبر 1993 ، ص 46 .

(6)-انظر : ثلاثون عاما من أجل بناء الإنسان . مســـيرة التعليم و التدريب في الجماهيرية العظمي (1969-1999) ص 187-196 .

(7)- انظر : التعليم العالي في نصف قرن .د. بشـــير ســـعيد . الجامعى ، تصدر عن النقابـــة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعى ، ليبيا ، ع9 - 2005 ، ص 16.

(8)- انظر : التعليم العالي في الجماهيرية العظمي . دراسة تقييمية . المركز الوطنى لتخطيط التعليم و التدريب . 2002 ، ص 84 .

(9)- انظر : التعليم العالي في الجماهيرية العظمي . دراســـة تقـــييمية ، ص 86 ، انظر تطور التعليم في الجماهيرية العظمة ، التقـــرير الوطني المقـــدم الي مؤتمر التربـــية الدولي الدورة (47) جنيف 8 -5/11/ 2004 ، ص 31 .

(10)-انظر : ثلاثون عامًا من أجل بناء الإنسان ، ص 211 .

(11)- انظر : التعليم العالي في ليبيا ، نشأته وتطوره وانجازته ، د. على الحـــوات . الجامعى ع 1 ، سبتمبر 1993 ، ص 51 .

(12)- مزيدًا من المعلومات . انظر : المناهج الجامعية حاضرها و مستقبلها ، د. عبد السلام القلالي . الجامعي ع 6 . 2004 ، ص 133

(13)- انظر : تطور التعليم في الجماهيرية العظمى ، التقرير الوطني المقـدم إلى مؤتمر التربـية الدولي الدورة 47 - جداول 6-7-8 ، ص 43- 44 .

(14)- انظر : الإدارة المدرســية . د . عمر بشـير الطوبيـــي ، مجلة كلية التربـــية ، جامعة الفاتح ، ع 6 . 1976- 1977 ، ص 90 .

(15)- المرجع نفسه . ص 165 .

(16)- التعليم من أجل إنتاج المعرفة ، د. المهدي امبيرش . الجامعي ع 6 - 2004 ، ص 177 .

(17)- الجامعة والمجتمع الجديد ، لويس عوض (الدار القومية للطباعة . القاهرة د. ت) ص 38 .

(18)- المكتبات الجامعية .د . أحمد بدر ، د . محمد فتحي عبـد الهادي (مكتبـة غريب . د . ت) ص 16 .

(19)- انظر : التخطيط التعليمي . محمد سيف الدين فهمي . (مكتبـة الأنجلو المصرية ، القـاهرة 1905) ص 8 .

(20)- انظر : تكنو لوجيا التعليم في بلادنا ... تجربة من مصر . د . أيمن الغايش .
www . Islam on line . Net / Arabic / science

(21)- انظر : نصف قـــــــرن ، التعليم الجامعي المحـــــــلي . د مصطفى التير . الجامعي ع 9 - 2005 ، ص 36 .

(22)- انظر : التعليم العالي في الجماهيرية العظمى - دراســة تقـييمية ، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب الكانون . 2002 ، ص 76 _ 84 .

(23)- المكتبات الجامعية . د. أحمد بدر . د. محمد فتحي عبد الهادي ، ص 27 .

(24)- المكتبات في الحضارة العربـية الإسـلامية . د. يحـي مصطفي عليان (دار صفاء للنشـر عمان . ط 1 ، 1999) ص 13- 18 -134- 135 .

(25)- حاضر العالم الإسلامي . شكيب أرسلان (مكتبة عيسى البابي الحلبي . القـاهرة . 1352) ج 2 ، ص 2 .

(26) – انظر : * المكتبات الجامعية أهميتها ودوره في تطوير التعليم العالي .د . محمد جرناز . الجامعي ع 9 – 2005 ، ص 187 .

* مشكلة التعامل مع التقنية في المكتبات . جامعة الفاتح " دراسة حالة " د. علي الدوكالي . الجامعي ع 6 2004 ، ص 225 .

* المعلومات والبحث العلمي . د . محمد جرناز . الجامعي ع 6 . 2004 . ص 205 .

* التعليم عن بعد ودور خدمات المكتبات في دعمه . د . مفتاح دياب . الجامعي ع 6 . 2004 ، ص 91 .

* التعليم الجامعي العربي وعصر المعلومات .د . مفتاح دياب . الجامعي ع 9 , 2005 ، ص 171 .

* نحو مركز توثيق إعلامي الكتروني للجامعات الليبية . د . صباح رحيمة محسن ، د . إنعام على الشهربلي الجامعي ع9 –2005، ص 207 .

(27)– انظر : مشكلات التعامل مع التقنية في المكتبات .د . علي الدوكالي . الجامعي ع 6 . 2004 ، ص 233 .

(28)– مواجهة العولمة في التعليم والثقافة ، د . حامد عمار . (مكتبة الدار العربية للكتاب ، أكتوبر 2000) ص 37 – 38 .

(29)– انظر : مؤشرات التنمية ومخرجات التعليم في الجماهيرية ، د . عبد الرحمن الأزرق . مجلة كلية الآداب جامعة الفاتح ، ع 3 . 2004 ، ص 65 .

(30)– مؤشرات الأستاذ الجامعي . د . رضا رزق إبراهيم . المجلة المصرية للدراسات ، تصدرها الجمعية المصرية للدرسات النفسية . المجلد العاشر . العدد 28 أكتوبر 2000 .

(31)– من المثير للانزعاج أن معظم المشرفين على الطلاب في المكاتب الشعبية ليسوا من ذوي الكفاءة العلمية المؤهلة للتعامل مع الطلاب والجامعات إلى درجة أن بعضًا منهم لاتتعدى مؤهلاتهم المعهد المتوسط .

وفي حادثة وقف أحد الطلاب يتساءل عن حقوقه المالية المتأخرة لينفق على أسرته ، و إلا ترك الدراسة فرد عليه " المشرف الطلابي " كانك بتقرأ تقرأ لروحك " مسألة غاية في الجهل وعدم تحمل المسئولية ، فلا يوجد شخص يتعلم لنفسه ، وإلا لما احتاج المجتمع لينفق على هذه الأعداد الهائلة من الطلاب في الداخل والخارج ، (قل هل يستوي الذين يعلمون و الذين لايعلمون) ، و إلا كيف وصلت أمريكا واليابان إلى هذا الحال ؟ .